

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان يُنَوِّجُ مشروع "حوار الطلبة" بمؤتمر طلابي

تَوَجَّه مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان مشروع "حوار الطلبة" الذي نفذ بالتعاون مع مؤسسة روزا لوكسمبورغ، بعقد مؤتمر طلابي تحت عنوان (التسامح في الوسط الطلابي). وقد حضر المؤتمر ما يزيد على مئة وخمسين طالبة وطالباً في الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن عدد من المتحدثين، وطاقم المركز. ونظراً للظروف التي يمر بها الوطن، وبخاصة الحصار والإغلاق، فقد عقد المؤتمر في ثلاث مناطق، لتأمين أفضل مشاركة على الصعيد الجغرافي. وعقد المؤتمر في مدينة غزة بتاريخ 2003/10/15، ونابلس بتاريخ 2003/10/16، ورام الله بتاريخ 2003/10/23.

وفيما يلي تقرير موجز حول أعمال المؤتمر في المناطق الثلاث:

أولاً: غزة

بدأ المؤتمر الذي عقد في مدينة غزة، بمدخلة قدمها منسق فعاليات المركز في القطاع، طلال أبو ركة، حيث أوجز خلالها بعض المشكلات والضغوط التي يتعرض لها الشباب الفلسطيني في مخيمات اللاجئين من النواحي الاقتصادية والنفسية والسياسية. وقال "إن حالة اللجوء أفرزت عدداً آخر من المشكلات التي يتعرض لها الشباب، لا سيما في المخيمات داخل الوطن، كالحصول على بطاقة الهوية، التشرّد، العيش في ظروف صعبة، قلة العمل، ومشكلات اجتماعية أخرى".

وفي مؤتمر غزة تحدثت شفاء الخزندار، مدير دائرة التخطيط في وزارة الشؤون الاجتماعية، حول معاناة المرأة الفلسطينية في مخيمات اللاجئين من النواحي الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والصحية، مشيرة إلى أن الأحداث السياسية العالمية المتصاعدة، ضاعفت من معاناة المرأة الفلسطينية في دول الشتات. وقالت إن بعض الإحصاءات التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء أكدت أن صعوبات البالغة تعرقل تطوير المرأة الفلسطينية التي تواجه عوائق في ظل الظروف التي تمر بها.

من جانبه تحدث د. سمير أبو مدللة، المحاضر في جامعتي الأزهر والقدس المفتوحة، حول الاقتصاد الفلسطيني وعلاقته بمخيمات اللاجئين ومشكلات الشباب، مشيراً إلى أن سلطات الاحتلال واصلت طيلة السنوات الماضية فرض سلسلة من القيود والعراقيل التي تسببت بشكل مباشر بتدمير الاقتصاد الفلسطيني. وأوضح أن هذه الممارسات تمثلت في تفكيك الوحدة الجغرافية والسيطرة على الموارد الطبيعية والموانئ، وتقليص مساحات الأراضي الزراعية، وحصار السوق المحلية وإعاقة التصدير. وقدم أبو مدللة بعض التوصيات في مجال تحسين الأوضاع الاقتصادية للشباب الفلسطيني والقدرات الإنتاجية للمصانع، ورفع مستوى الخبرات الفنية والمهنية والإدارية للشباب.

ثانياً: نابلس

تحدث في الورشة التي اشترك في إدارتها الكاتب الصحفي زياد عثمان والكاتب الصحفي سميح محسن، كل من الدكتور إياد البرغوثي مدير مركز رام الله، وضاح عبد السلام منسق مؤسسة تمكين في شمال الضفة، والدكتور نبيل علوي المحاضر في جامعة النجاح، وظاهر المصري الباحث في حقوق الإنسان، وذلك بحضور عدد كبير من الأكاديميين والباحثين وطلبة جامعة النجاح.

تطرق الدكتور البرغوثي في كلمة الافتتاح إلى برنامج التسامح بين الطلبة في الجامعات الذي تبناه المركز منذ نحو عام، مشيراً إلى أنه يختلف عن غيره من البرامج في تركيزه على ما نختلف عليه، وليس ما نتفق عليه، وضرورة أن يكون الاختلاف فيما بيننا حضارياً.

في ورقته حول مصادر المعلومات ودورها في تحقيق التسامح، ركز عبد السلام على دور المكتبات القديمة والمعاصرة والتعليمية، واستعرض نماذج من مكتبات قديمة لعبت دوراً كبيراً في تعزيز لغة الحوار والتعددية والتسامح كمكتبة الإسكندرية. واستعرض نتائج بحث ميداني أجراه على ثلاث مكتبات فلسطينية وهي مكتبة النجاح ومكتبة بلدية نابلس ومكتبة جامعة القدس المفتوحة.

وفي ورقته تناول الدكتور علوي قضية التسامح المهني والتعليمي في الجامعات الفلسطينية، مركزاً على العديد من الأسس ذات العلاقة المباشرة بالتسامح المهني، على المستوى الجامعي بشكل خاص وعلى المستوى التعليمي بشكل عام. وتطرق إلى كثير من الأسس الأخرى ذات العلاقة بقضية التسامح كالتقسيم، ومرجعية التحكيم في حل الخلافات، والثقافة العامة والمعلومات، وفن المناظرة والحوار، ودور المجتمع والأسرة، ودور الاحتلال الإسرائيلي، ومستوى الكفاءة العلمية والمستوى السياسي.

ومن جهته تناول الباحث المصري قضية التسامح السياسي بين الكتل الطلابية، في الجامعات ومعاهد التعليم العالي الفلسطينية، مبتدئاً بتقديم موجز تاريخي عن الحركة الطلابية الفلسطينية ونشوء الكتل وتبعياتها السياسية. وتطرق إلى الخريطة الطلابية في الجامعات الفلسطينية والخلافات بين الكتل الطلابية، التي بدأت بالخلاف بين اليسار وفتح ثم الخلاف بين فتح وحماس، ومن ثم الخلاف بين الكتل المؤيدة لاتفاقيات أوسلو والمعارضة لهذه الاتفاقيات، وشدد المصري على أهمية وجود برامج طلابية تحاكي الواقع الطلابي بعيداً عن الشعارات.

ودار في نهاية جلسات الورشة نقاش مستفيض وقدم عدد كبير من الحضور مداخلات؛ وتم اقتراح عدد من التوصيات من بينها: تعزيز دور المكتبات في نشر ثقافة الحوار والتسامح، وتشكيل حركة طلابية ضاغطة على إدارات الجامعات، لجعل المكتبات أماكن لخدمة روادها بأسس علمية سليمة، وجعل الرموز الثقافية حاضرة في هذه المكتبات. كما أوصى المشاركون بضرورة الابتعاد عن أسلوب التعليم التقليدي في الجامعات، والتركيز على أن يكون الطالب هو محور العملية التعليمية. وشددوا على ضرورة انعقاد ندوات تضم الطلاب والأساتذة والأهالي لتعزيز آليات التفاهم بينهم. وأوصوا كذلك بضرورة تبنى الكتل الطلابية لبرامج واقعية تخدم الطلبة، وتعزز العلاقة مع المجتمع من خلال نشاطات تفاعلية مختلفة. وركزوا على ضرورة تغليب لغة الحوار بين الكتل الطلابية، واستيعاب الرأي والرأي الآخر.

ثالثاً: رام الله

وفي المؤتمر الذي نظمه المركز في فندق كازبلانكا في رام الله يوم الخميس الموافق 2003/10/23 حول مفهوم التسامح وواقعه على المستوى الثقافي والديني والسياسي، شارك العشرات من طلبة الجامعات الفلسطينية وعدد من المدعوين.

وقد افتتح أعمال المؤتمر د. إياد البرغوثي مدير المركز بكلمة تحدث فيها عن فلسفة المشروع الذي استهدف طلاب الجامعات الفلسطينية، مشيراً إلى أن الطلبة أكثر الفئات تأثراً في المجتمع. وقال أن هناك توجهاً عاماً في الثقافة الإنسانية حول التسامح الذي يضمن حقوق الإنسان، وأن هذا التوجه ينشر عربياً ودولياً من خلال عقد العديد من الورش والمؤتمرات. ونوه أنه كان من المفروض عقد مؤتمر واحد تحت هذا العنوان، إلا أن ممارسات الاحتلال حالت دون ذلك حيث تم خلال الفترة الماضية عقد مؤتمرات مشابهة في كل من غزة ونابلس.

وتحدث بعد ذلك الكاتب حسن عبد الله عن التسامح في الثقافة الفلسطينية مؤكداً أن التسامح لا يتناقض مع ثقافة المقاومة. وقال أن التسامح الثقافي يرتبط بالحياة الإنسانية للمجتمع الفلسطيني الذي يؤسس للانفتاح على الإنسانية. وتطرق بعد ذلك إلى تجليات التسامح الثقافي بأمثلة من النتاج والإبداع الفلسطيني مؤكداً خلو هذه النتاجات من أي شكل من العنصرية على أساس ديني أو عرقي أو غيره، ومن ذلك قصائد لشعراء معروفين مثل محمود درويش وسميح القاسم.

من جانبه أوضح د. حمزة ديب أن التسامح موجود ومتأصل في الثقافة الإسلامية. وقال أن التسامح مطلوب من الكل للكل من المسلمين لغيرهم والعكس كذلك. تم التحدث عن دور العرب المسيحيين في الدفاع عن الثقافة والحضارة الإسلامية ضارباً أمثلة من التاريخ القديم والمعاصر. مؤكداً أن التسامح كقيمة دينية وأخلاقية موجود في المسيحية والإسلام.

وقال د. علي الجرباوي في موضوع التسامح السياسي انه يمكن فصل موضوع الثقافة السياسية عن الثقافة الاجتماعية. وأشار إلى أن الثقافة السائدة الآن على الصعيدين الاجتماعي والسياسي لا تؤمن بالآخر والديموقراطية. وأكد أهمية تغيير نمط العلاقات والتشنئة في كل من المستويات الاجتماعية باتجاه تعزيز ثقافة المشاركة واحترام الرأي الآخر.

نقابات العاملين في الجامعات ومجالس الطلبة

ديمقراطية التعليم الفلسطيني في الميزان

هيئة التحرير

يفخر الفلسطينيون بالتعددية السياسية والفكرية والدينية في مجتمعهم، التي يجمعها ناظم أساسي، ألا وهو وحدتهم الوطنية. كما يفاخرون بممارستهم الديمقراطية ويتغنون بمصداقيتها، وذلك في مجالات عديدة. هذه المفاخرة وواقعيتها خضعتا لاختبارات عديدة، نجحت أحياناً، وفشلت في أحيان أخرى، فالتجربة العملية خير اختبار لأي ادعاء.

في تجربة الشتات، وبخاصة في أثناء التواجد الفلسطيني في لبنان، انصب ذلك التفاخر حول "ديمقراطية البنادق" !! وحاول الفلسطينيون أن يثبتوا أنذاك أنهم قادرون على ممارسة الديمقراطية في ظرف استثنائي. وتركزت الممارسة الديمقراطية آنذاك في كيفية اتخاذ القرار السياسي داخل منظمة التحرير الفلسطينية، عبر الهيئة المُفَرَّزة لها، أي المجلس الوطني الفلسطيني، أو هيئته المصغرة، المجلس المركزي. وكذلك في الاتحادات الشعبية "النقابات".

من الجانب الشكلي، يمكننا الزعم بأن التجربة كانت ناجحة، إذ كان المجلس الوطني ينعقد لاتخاذ قراراته، سواء المصيرية منها، أو غير المصيرية، وفق جميع الشروط الشكلية اللازمة لذلك. ولكننا نعرف أيضاً تركيبة المجلس الوطني القائمة على نظام "الكوتا" التنظيمية، وحصص كل تنظيم أو حزب سياسي من تلك التنظيمات أو الأحزاب المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية دون غيرها. وكان الأمر نفسه يحدث في الاتحادات الشعبية، التي يشكل كل واحد منها منظمة تحرير مصغرة.

في ظل هذه الممارسة، وبالشكل الذي كانت تتم به، كان هناك صوت ظل غائباً، ألا وهو صوت المستقلين. فالمستقلون، أي هؤلاء غير المنضوين تحت لواء حزب سياسي أو تنظيم، كان صوتهم غائباً، وإن كانوا يشكلون نسبة كبيرة من مجموع الشعب الفلسطيني. وإن كانت جميع الأحزاب والتنظيمات تدعي أنها تمثلهم، وأن "حقهم محفوظ" !! و"صوتهم مسموع" !! إلا أن تمثيلهم في المجلس الوطني أي الاتحادات الشعبية، أو مشاركتهم الفعلية في أي انتخابات، لم يكن موجوداً عملياً. وهذا الأمر يضع تساؤلات عديدة حول مصداقية تلك التجربة، ولا أظن أن أحداً من ذوي الفعل والتأثير بريء من قبول ذلك، أو يمكن له أن يدفع عن نفسه الاتهام بموافقته العملية على تخييب صوتهم.

لسنا هنا بصدد محاكمة تلك التجربة، وإن كان ذلك حقاً لنا، ولكننا بصدد فحص مدى استفادتنا من تلك التجربة. لقد انتقل ما كان في الخارج، وذلك قبل أوسلو، إلى الداخل، وبشكل سلس تماماً. وانعكس على جميع الأطر الشعبية الفلسطينية، من نقابات العمال إلى نقابات الكتاب، والصحافيين، والأكاديميين، والأطباء، والمهندسين، والغرف التجارية، والمجالس المحلية، ومجالس الطلبة في الجامعات، وجميع الأطر النسوية، وأحياناً إلى المجالس العائلية. فما من انتخابات تجري، إلا وتمر بمرحلة "تفاوض" حول تركيبة النقابة المعني أمرها، وحصص كل تنظيم فيها، وموقعه؛ وإذا لم يحدث اتفاق، فإن صناديق الاقتراع تحسم الأمر. وتجربة اللجوء الحقيقي للصناديق هي تجربة الداخل أكثر منها تجربة الخارج، وذلك عائد لوجود الإسلاميين كقوة سياسية واجتماعية في الداخل، لم تكن موجودة في الخارج. أي وجود قوة منافسة من خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

هذه التجربة، وبالأسلوب الذي ميزها، أصابت بالضرر، ليس فقط الشروط الحقيقية للممارسة الديمقراطية فحسب، وإنما أيضاً تسييس العمل داخل هذه النقابات، بمعنى تغليب "السياسي" على "المطلبي"، في البرنامج الانتخابي وفي الممارسة الفعلية، على حد سواء.

نسوق هذا الكلام هنا لأمرين، الأول تخصيص محور هذا العدد حول "النقابات الجامعية"، سواء نقابات العاملين أو مجالس الطلبة. والثاني تمديد العمل في مختلف المجالس القيادية لهذه النقابات، إما بشكل معلن، كما هو حاصل في نقابة العاملين في الجامعات الفلسطينية، المنظورة قضيتها أمام المحاكم الفلسطينية المختصة هذه الأيام. وإما بشكل غير معلن، كعدم الدعوة لانتخاب الهيئات القيادية لهذه للنقابات الفلسطينية.

ذريعة عدم إجراء الانتخابات متوافرة ... الانتفاضة وأوضاع الطوارئ التي يمر بها الوطن !! وهنا لن نحاول بذل أي جهد لنحضر هذا الادعاء، فسلطة الاحتلال، تلك "الشماعة" التي استمرناً في تعليق جزء كبير من انتكاساتنا وفشلنا وقصورنا وكسلنا عليها، موجودة بين ظهرانينا منذ ما يزيد على ستة وثلاثين عاماً وفي "ظلها" تمكنا دائماً من ممارسة حياتنا، وإن لم تكن بشكل طبيعي بالتأكيد، إلا أن هذه الممارسة كانت تحمل في ثناياها شكلاً من أشكال التحدي والمقاومة. نحن بالتأكيد لا نقلل من قدرة السلطة المحتلة على شلّ مختلف أوجه الحياة في بلادنا، ولكننا أيضاً، لا نقلل من قدرتنا على الصمود والتحدي، وهذا ما أثبتته السنوات الثلاث الماضية، بما حملته من بطش الاحتلال وقسوته.

من بين النقابات المهنية التي شهدت جدلاً انتخابياً، قبل اندلاع شرارة الانتفاضة، نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين. وقد وصل أمر هذه الانتخابات إلى المحاكم الفلسطينية إلا أن المحامين الفلسطينيين تمكنوا أخيراً من التغلب على المصاعب التي تشكل قاسماً مشتركاً للشعب الفلسطيني، وأجروا انتخاباتهم النقابية، لكن إجراء الانتخابات، وكما ذكرنا، هو أحد جوانب العملية الديمقراطية، وليس جوانبها كافة.

وعودة إلى موضوع "النقابات الجامعية" فإن أمرها لا يزيد ولا يقل أهمية عن موضوع النقابات المهنية الأخرى، وإن رأى بعض منا أنها تشغل مكانة متقدمة حيث نتحدث عن نقابة أساتذة أفاضل يعملون على إعداد قادة المستقبل، وعن قادة محتملين في طور الإعداد لحمل الراية ومواصلة مسيرة الشعب الفلسطيني نحو التحرر والاستقلال، وبناء دولة المؤسسات بشروط حداثة الدولة.

وإن كنا لا نتحدث عن جامعة بعينها، أو عن نقابة أو مجلس طلبية بحد ذاته، إلا أن المطلوب، من وجهة نظرنا، وكخطوة أولى باتجاه "دمقرطة" التعليم في بلادنا، إرساء قواعد حقيقية للممارسة الديمقراطية داخل هذه الأطر، سواء نقابات العاملين أو مجالس الطلبة، والكف عن ممارسات التدخل الخارجي في عملها، ومن جانب من ليس له ولاية قانونية عليها، سواء كان إدارة جامعة، أو حزباً سياسياً، أو سلطة وطنية، بطابعها المدني أو الأمني. ونظن أن مسؤولية ذلك لا تقع على عاتق هذه الأجسام المعنية بالدرجة الأولى، وإنما على عاتق القوى الفاعلة في المجتمع كافة.

إذا فلماذا وكيف وهل؟!

تساؤلات في شان النقابات: انتخاب أم انتهاب؟!

بقلم الدكتور: أيوب عثمان

رئيس "جمعية أساتذة الجامعات - فلسطين"

أستاذ الأدب الإنجليزي والنقد المساعد

في كلية الآداب/جامعة الأزهر

إذا كانت الانتخابات تعني أن يقوم المواطنون بشكل دوري باختيار ممثلهم في حرية تامة، وإذا كانت الانتخابات هي الوسيلة الأساسية التي توصلت إليها التجربة المتراكمة عبر العصور والأجيال لتحديد شرعية السلطة القائمة أو عدم شرعيتها، وإذا كانت الانتخابات مبادئ أساسية بالغة الأهمية للنهج الديمقراطي في الحياة العامة، وإذا كان احد أهم هذه المبادئ هو أن لكل مواطن الحق في التعبير عن رأيه واختيار ممثليه بكل حرية، حتى وإن كان ذلك مخالفا لرغبات الآخرين وآرائهم، وإذا كان النظام الديمقراطي يؤمن بأن اللجوء إلى الانتخابات على أساس من احترام رأي الأغلبية يشكل الأسلوب الأمثل لحل إشكالية تعدد القوى والمصالح في العصر الحديث، وإذا كان النظام الديمقراطي يؤمن بأن رأي الأغلبية الملزم هو الوسيلة المثلى التي يتم بواسطتها انتخاب ممثلين بصورة شرعية تمكن الأغلبية من استلام السلطة باسم القاعدة وبموافقتها وتنفيذا لإرادتها التي عبرت عنها في صندوق الاقتراع،

وإذا كانت الدورة الانتخابية ليست أبدية، بل محددة من الناحية القانونية بفترة زمنية معينة بغية السماح للجميع بالتعبير عن آرائهم ومنح الفرصة لمن لم يحصل على التمثيل سابقا، وإذا كان الهدف من الانتخاب هو خلق إطار مقبول تتم من خلاله عملية تداول السلطة - سياسيا أو نقابيا أو اجتماعيا - بشكل سلمي ودوري دون الحاجة إلى انقلابات أو أعمال عنف أو احتجاجات أو اتهامات أو ترشقات إذاعية أو صحافية أو تلفزيونية، وإذا كانت الانتخابات تتطلب في الأساس احترام الرأي والرأي المخالف وتساهم في تحقيق غايات وأهداف يقف على رأسها حل الصراع بشكل سلمي وشرعي،

وإذا كانت الانتخابات النقابية تهدف إلى أن يقوم العاملون بواسطتها وبشكل دوري حدده القانون - باختيار ممثلهم لاستلام مناصب ومواقع تمثيلية نقابية مهمة في إدارة أمورهم، وإذا كان من بين الأهداف التي تعمل الانتخابات النقابية على تحقيقها منح العاملين فرص التحقيق العملي لأفضليتهم في القيادات النقابية بشكل شرعي ودوري محكوم بالقانون، وإذا كان اختيار الممثلين النقابيين بواسطة الانتخابات النقابية يمكن الأغلبية الصامتة التي لا تشارك دوما في الحياة النقابية اليومية من التعبير عن رأيها ويمنحها فرصة التأثير في العمل النقابي بإبراز شخصيات نقابية يرون فيها تعبيراً عن إرادتهم واستجابة لتغيرات الرأي العام وقضايا العاملين، وإذا كانت الانتخابات في النظام الديمقراطي هي الوسيلة المثلى لحسم الخلاف سلميا بين الأطراف المتعارضة، وإذا كانت الانتخابات النقابية الحرة والنزيهة تهدف إلى تعزيز الاستقرار وتعزيز شعور العاملين بالكرامة والقدرة على التأثير وتحقيق الذات، وتعطي فرصة للتعبير عن الرأي بشكل يتضح أثره، وإذا كانت الانتخابات النقابية تشكل قياسا لتحولات في الرأي العام لمؤسسة ما، وإذا كانت الانتخابات تعني التنافس الحر والشريف، وإذا كان النظام الانتخابي النقابي يقوم على العلاقة المباشرة بين الناخب وممثله المنتخب، مما يجعله قادرا على خلق نوع من الالتزام الشخصي من الممثل النقابي حيال ناخبيه، وإذا كان النظام الانتخابي قد تطور عبر العصور المتعاقبة من العلنية إلى السرية، حيث فرض واقع الحياة المتغير إحداث تغييرات أصبح الناخبون حيالها عرضة للضغط والترهيب والابتزاز من جانب

مرشحيهم وأنصارهم ومؤيديهم ومريديهم، مما دفع إلى إصدار مجموعة من القوانين التي فرضت سرية الانتخاب، ملاءمة للواقع الجديد لتجنب البطش أو القمع أو الغضب أو الخجل أو المجاملة، ذلك أن ما اخذ بسيف الحياء فهو حرام.

وذا كان القانون الأساسي الفلسطيني ساري المفعول يقضي في الفقرة (3) من مادته (25) بان التنظيم النقابي هو حق يحميه القانون، كما يقضي في الفقرة (2) من مادته (26) بحق تشكيل الأطر النقابية وحمايتها، كما يقضي في الفقرة (3) من مادته (26) بحق التصويت والترشيح لاختيار ممثلين يتم بالاقتراع انتخابهم وفقا للنظام.

وإذا كانت نقابة العاملين في جامعة الأزهر بغزة، والتي اعتلاها حتى الآن -بالاغتناب لا بالانتخاب - بعض الدائرين في فلك رئيس الجامعة ممن يستجيب بعضهم رغباته واملاءاته طواعية وبعضهم الآخر قهرا واضطارا وخشية فتح صفحات ضعف مطوية في ملفاتهم، إن هم اعترضوا أو عارضوا أو عاندوا، وإذا كانت هذه النقابة قد اغتصبت الولاية النقابية اغتصابا مرتين متتاليتين (2002/2001 و 2003/2002) تحت ذريعة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي لم تحل دون إجراء الانتخابات النقابية في جامعات غزية فلسطينية أخرى تعيش نفس الأوضاع، وهي الأقصى والإسلامية والقدس والقدس المفتوحة، وإذا كانت النقابة -التي دعت إلى اجتماع عادي لهيئتها العمومية يعقد في 2003/3/23 - قد انتهكت جدول أعمالها الذي كانت هي قد أعلنت عنه في 2003/3/1 حينما لم تنفذ البند الأخير من جدول أعمالها الذي ينص على تسمية اللجنة المشرفة على الانتخابات الجديدة، وإذا كانت النقابة ذاتها لم تحترم نظامها الأساسي الذي يقضي في مادته (22) بحلها حال انتهائها من تقديم تقريرها السنوي فأصرت على أن تظل صاحبة الولاية النقابية غصبا - وللمرة الثانية - وبالرغم من أنها عرضت بشكل رسمي موثق تقريرها السنوي شفويا وكتابيا ثم أتبع ذلك بتقريرها المالي الذي قدمه - بالنيابة عن أمين الصندوق - رئيس النقابة ذاته،

وإذا كانت مبادئ الحرية النقابية التي كفلتها معايير العمل العربية والدولية والمبادئ والقرارات الصادرة عن لجنة الحريات النقابية المنبثقة عن منظمة العمل الدولية تقضي باحترام حق العاملين في انتخاب ممثليهم في حرية تامة، كما تقضي بأن على السلطات أن تحجم عن القيام بأي تدخل لا يتلاءم وحق العاملين في انتخاب ممثليهم في حرية، كما تقضي بأن انتخاب العاملين الممثلين عنهم في حرية هو شرط لا غنى عنه حتى يتمكنوا من العمل في حرية تامة، واعترافا بهذا الحق على نحو تام فإنه يتعين على السلطات العامة الإحجام بشكل أساسي عن أي تدخل قد يكون من شأنه إضعاف ممارسة هذا الحق.

كما تقضي بأن يقرر العاملون أنفسهم القواعد التي تحكم سير عملهم في إدارة نقاباتهم وفي انتخابات هذه النقابة، وان يناضلوا لرفض أي تدخل في عملية تشكيلها وتصريف شؤونها وإدارة أنشطتها وأعمالها وبرامجها،

وإذا كان مجلس اتحاد نقابات العاملين في جامعات فلسطين يرى - وفق كتاب أرسله إلى الدكتور أبو شهلا رئيس النقابة - أن تمديد ولاية جديدة للنقابة هو أمر غير قانوني وأنه يشكل مدخلا غير ديموقراطي يسمح لبعض رؤساء الجامعات بان يكونوا أصحاب الحق في تعيين أو عدم تعيين من يريدون كقائمين على العمل النقابي، وأن نقابة العاملين هي هيئة رسمية مستقلة، وأن رئيس الجامعة لا يحق له التدخل بأي شكل من الأشكال في اجتماعات الهيئة العامة بالقدر الذي تسمح له صفته عضوا عاديا كباقي الأعضاء، وإذا كان مجلس اتحاد النقابات يطالب بإجراء انتخابات نقابية حرة أسوة بما تم في الجامعات الأخرى مثل جامعة بيرزيت والأقصى والقدس المفتوحة والجامعة الإسلامية.

وإذا كانت مؤسسات قانونية تعنى بالحريات النقابية والحريات الأساسية وحقوق الإنسان مثل جمعية القانون لحماية حقوق الإنسان والبيئة في القدس، أو مركز الميزان لحقوق الإنسان في قطاع غزة، أو مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في رام الله قد أبلغت جميعها كلاً من رئيس النقابة ورئيس الجامعة بأن نقابة العاملين لا ولاية ولا سلطان عليها إلا لهيئتها العمومية بناء على نظامها الأساسي، وأن تجديد الولاية للنقابة الحالية أو إجراء انتخابات لنقابة جديدة هو إجراء تتحصر صلاحيته فقط في الهيئة العمومية للنقابة، وأن قرار التجديد للنقابة -بناء على ذلك- هو قرار منعدم قانوناً و باطل بطلاناً مطلقاً لما شابه من عيب في الشكل وفي الاختصاص مما يخالف مبدأ المشروعية، وإذا كانت هذه المؤسسات الحقوقية قد خلصت جميعها في الخاتمة إلى مطالبة رئيس الجامعة بإلغاء قراره الإداري **2003/6** الصادر عن غير ذي اختصاص، والذي تم بموجبه تمديد ولاية نقابة العاملين بالاغتصاب لا بالانتخاب، وكذلك مطالبة رئيس النقابة بتمكين الهيئة العمومية من اتخاذ قرارها الحر وفقاً لنظامها الأساسي الذي ينص في مادته **(22)** على حل النقابة حال انتهائها من تقديم تقريرها السنوي،

فلماذا أدارت النقابة ظهرها لجدول أعمالها المعلن في **2003/3/1**، والذي ينص في بنده الخامس والأخير -على تسمية اللجنة المشرفة على الانتخابات النقابية الجديدة؟ ولماذا تصر النقابة حتى اللحظة على الاستمرار في انتهاكها الصارخ والفاضح لجدول أعمالها الذي كانت هي قد أعلنته في **2003/3/1**؟ ولماذا أدارت النقابة ظهرها أيضاً، وما تزال تديره، لنظامها الأساسي الذي يحتم عليها حل نفسها إعمالاً لنص المادة **(22)** التي تقضي بحل النقابة حال انتهائها من تقديم تقريرها السنوي؟! وكيف للنقابة أن تشعر بالاحترام لذاتها أو باحترام الآخرين لها وهي تسلم قيادتها لرئيس الجامعة الذي هو - في سياق ما نتحدث فيه الآن - ليس إلا عضواً عادياً كباقي الأعضاء في هيئتها العمومية؟ وفي سياق السؤال ذاته، كيف يكون الشعور باحترام النقابة لذاتها وكيانها واحترام العاملين لها في وقت يتجرأ فيه رئيس الجامعة على أن يفض بنفسه اجتماعاً عادياً في **2003/3/23** كانت النقابة هي التي دعت وأعلنت عن جدول أعماله؟!

ولماذا يصبر رئيس الجامعة الذي كان مسئولاً مهماً عن أول انتخابات تشريعية في بلادنا قبل أن يلحق عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية -على إدارة ظهره للانتخابات النقابية وعى انتهاك النظام والقانون؟! ولماذا يصبر رئيس الجامعة - الذي يفترض فيه أن يكون الأكثر إدراكاً لأهمية الانتخابات والأكثر احتراماً للقانون والأكثر قدرة على حمايته من العبث ليس فقط انطلاقاً من موقعه كرئيس للجامعة ولكن أيضاً انطلاقاً من عضويته في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صاحبة القرار السياسي الفلسطيني - على أن يتجرا على القانون، ويتجاوز معايير العمل العربية والدولية، بل وينتهك النظام الأساسي للنقابة؟ وعليه، فهل صحيح أن المسؤولين عانا - والحالة كما وصفنا - ينشدون الإصلاح ويعملون من أجله وأنهم يحترمون القانون ويحتكمون إليه في وقت ينتهك فيه القانون رئيس جامعة هو في الوقت نفسه عضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؟!

وإذا كانت النقابة التي واصلت اغتصاب الولاية النقابية قد عقدت يوم السبت **2003/9/20** اجتماعاً للهيئة العمومية وصفته بأنه غير عادي (طارئ) على الرغم من دعوتها لهذا الاجتماع في **2003/6/11**، وحيث إنه لا تجوز الدعوة لأي اجتماع طارئ قبل ثلاثة أشهر من موعد عقده، ذلك أن الاجتماع الطارئ يدعي إليه في فترة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً، وحيث كانت النقابة قد عقدت -خروجاً على النظام الأساسي أيضاً- اجتماعاً طارئاً آخر قبل ثلاثة أيام فقط، وتحديدًا أسبوعاً واحداً، وحيث كانت النقابة قد عقدت خروجاً عن النظام الأساسي أيضاً - اجتماعاً طارئاً آخر قبل ثلاثة أيام فقط، وتحديدًا الأربعاء **2003/9/17**، بعد أن وجهت الدعوة إليه في **2003/9/13** بجدول أعمالها المعلن منذ **2003/6/11** والمحدد بنقطة واحدة هي تعديل نص المادة **12** من النظام الأساسي وهو ما لم يتم كما لم يناقش، وحيث إن اجتماع الهيئة العمومية الطارئ ليووم السبت **2003/9/20** هو اجتماع غير قانوني للأسباب سالفة الذكر، وحيث إن النقابة في ذلك الاجتماع غير القانوني قد آتت

على ممارسات غير ديموقراطية من بينها قيامها بإسقاط مقترحات وإنجاح أخرى دون تصويت قانوني، ودون عد للأصوات، ودون سرية في الاقتراع، وفي وجود عدد كبير من الطلاب والخريجين ومن العاملين بالساعة ومن غير العاملين في الجامعة والذين لا يحق لهم التصويت، يضاف إلى ذلك كل ما سبق من إجراءات غير قانونية أدت إلى تجميد عضوية النقابة في مجلس اتحاد نقابات أساتذة وموظفي الجامعات الفلسطينية، الأمر الذي يشكل ضرا كبيرا للعاملين في جامعة الأزهر في قضايا كثيرة منها قضية الكادر المالي وغلاء المعيشة التي تدور المفاوضات حولها منذ شهر دون تمثيل العاملين في جامعة الأزهر في تلك المفاوضات التي يديرها، منذ أشهر وحتى الآن.

نشاطات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

- الدعوة إلى تفعيل وتحسين أداء نقابات العاملين في الجامعات الفلسطينية
- ورشة عمل في جامعة بيت لحم حول حرية الرأي والتعبير

* خلال ندوة نظمها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان - غزة

الدعوة إلى تفعيل وتحسين أداء نقابات العاملين في الجامعات الفلسطينية

في إطار مشروع مناصرة الحقوق التعليمية في فلسطين، نظم مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان في يوم الجمعة الموافق 2003/10/3، ندوة في مدينة غزة، حول تفعيل وتحسين أداء نقابات العاملين في الجامعات الفلسطينية. وتحدث في الندوة كل من: د. حسام عدوان رئيس نقابة العاملين بجامعة الأقصى، علاء الدين الرفاتي نائب رئيس نقابة العاملين في الجامعة الإسلامية، والدكتور أيوب عثمان أستاذ الأدب الإنجليزي بجامعة الأزهر عضو الجمعية العمومية لنقابة العاملين في الجامعة، بحضور حشد من الأكاديميين والنقابيين والحقوقيين.

وطالب المشاركون في الندوة بضرورة تفعيل وتحسين أداء نقابات العاملين في الجامعات الفلسطينية. وأكدوا على أهمية العمل النقابي في الجامعات المبني على الديمقراطية والانتخابات، في تطوير وتقديم العملية التعليمية والأكاديمية، في فلسطين. وأعربوا عن رفضهم حصر الجامعات والمؤسسات التعليمية وهيئاتها الإدارية والنقابية في أشخاص وأسماء بعينها، مؤكداً أن من شأن ذلك الحصر أن يضر بتقدم التعليم العالي في الوطن.

من جهته، تناول علاء الدين الرفاتي، نائب رئيس نقابة العاملين في الجامعة الإسلامية، الذي كان أول المتحدثين، في مداخلة، واقع نقابة العاملين في الجامعة الإسلامية، مشيراً إلى حرص النقابة الدائم على الحلول الديمقراطية وإجراء الانتخابات بشكل دوري ودون أي تدخل. وقال "إن النقابة نجحت في إنجاز صندوق التكافل الاجتماعي للعاملين ووضع قانون أساسي له، وإنشاء صندوق القرض الحسن الذي يهدف إلى مساعدة العاملين".

من جانبه، اعتبر الدكتور حسام عدوان رئيس نقابة العاملين بجامعة الأقصى، أن واقع الجامعات الفلسطينية يعاني من حالة من اللامبالاة وعدم الاستقرار، فيما يتعلق بحصانة الطالب، الذي قد يفصل من الجامعة لعدم تسديده الرسوم الجامعية؛ أو الأستاذ الجامعي الذي لا يشعر بالاستقرار الوظيفي، محملاً المسؤولية للسلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات المختصة والأحزاب السياسية. مشيراً إلى أن نقابات العاملين تواجه صعوبات بالغة في عملها لمواجهة هذه الظواهر.

في حين تحدث الدكتور أيوب عثمان أستاذ الأدب الإنجليزي بجامعة الأزهر عضو الجمعية العمومية لنقابة العاملين في الجامعة، عن نشأة وتطور نقابة العاملين في جامعة الأزهر، وعلاقتها بحقوق الإنسان والحقوق التعليمية في فلسطين، مقدماً شرحاً موجزاً عن المشكلة القائمة مع إدارة الجامعة في موضوع عدم إجراء انتخابات. وقال "إنه ليس هناك فرق بين نقابة العاملين وإدارة الجامعة في المرحلة الحالية". مشيراً إلى أن نقابة العاملين تراجعت عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه سابقاً مع جبهة الرفض (في النقابة) حول تجديدها بالتنسيق مع الاتحاد العام لنقابات العاملين في الجامعات.

وكان طلال أبو ركة، منسق فعاليات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان في محافظات غزة، قال في حديث على هامش الندوة لصحيفة (الأيام) نشرته بتاريخ 2003/10/5 "إن مشروع مناصرة الحقوق التعليمية الذي يستمر عاما يهدف إلى رصد وتوثيق أية حالات مرتبطة بالحقوق التعليمية بهدف معالجتها. وأضاف أن المشروع يتضمن إصدار نشرة المركز بعنوان "تعليم حر" التي تشمل مواضيع وقرارات حول الواقع التعليمي في محافظات الوطن وعلاقته بمجال حقوق الإنسان.

الجدير ذكره أن مشروع مناصرة الحقوق التعليمية الذي ينفذه مركز رام الله بدعم من ممثلة إيرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، يتركز في مجموعة من الأنشطة المختصة، في تقديم الدعم القانوني فيما يتعلق بمجال حقوق الإنسان المتصل بقطاع التعليم، وتنظيم لقاءات حوارية لمناقشة حالات وظواهر الانتهاكات في هذه المجالات.

* ورشة عمل في جامعة بيت لحم حول حرية الرأي والتعبير

وفي إطار المشروع نفسه، نظم مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، بالتعاون والتنسيق مع جامعة بيت لحم، ورشة عمل في الجامعة يوم الاثنين الموافق 2003/10/13، حول حرية الرأي والتعبير، بحضور ممثلين عن الكتل الطلابية بالإضافة إلى عدد من الطلبة المدعوين.

وتحدث عمر رحال من المركز حول مفهوم وماهية وواقع حرية الرأي والتعبير والعقبات التي تعترضها واليات تعزيزها في المجتمع الفلسطيني.

وأوصى المشاركون في الورشة بإفساح المجال أمام الجميع للتعبير عن رأيهم من خلال وسائل الإعلام الرسمية وعدم اقتصار ذلك على جهة دون الأخرى، وتعميق وتعزيز هذا الحق ابتداء من البيت مرورا بالمدرسة وانتهاء بالجامعة وذلك من خلال القيام بنشاطات لا منهجية في الجامعة، والتأكيد على مبدأ الحوار والنقاش، واستقلالية وسائل الإعلام وعدم التدخل في شؤونها الداخلية في جانب قيامها بأخذ دورها في تعزيز حرية الرأي والتعبير، والحد من الرقابة الذاتية التي تمارسها وسائل الإعلام على ذاتها، وإعادة النظر في بعض القيم المجتمعية السائدة السلبية التي تحد من حرية الرأي والتعبير، وعقد المحاضرات وورش العلم لتوعية المواطنين وتثقيفهم بهذا الشأن.

يذكر أن هذه الورشة تأتي كجزء من مشروع حوار الطلبة الذي يتم بدعم من قبل مؤسسة روزا لوكسمبورغ الألمانية الذي ينفذه المركز في إحدى عشرة جامعة في الضفة وغزة، الذي يهدف إلى تعزيز ثقافة التسامح واحترام الرأي والرأي الآخر كمقدمة ضرورية إلى تعزيز الحوار الديمقراطي بين الطلبة، والخروج بنتائج وتوصيات حول الموضوعات المطروحة بغية تضمينها في الدراسات التي ينوي المركز إصدارها حول الموضوع.

وفي نهاية اللقاء، قدم المركز الشكر والتقدير لعميد شؤون الطلبة في الجامعة محمود بريغيث والسيدة فيرا بابون على إتاحتهم الفرصة للمركز للعمل مع الجامعة والذين أكدوا دور الجامعة في تنمية المجتمع وتعاونها مع المؤسسات الأهلية.

دور المجالس الطلابية في دعم مسيرة التعليم العالي

رياض العيسة

عند الحديث عن دور المجالس الطلابية في دعم المسيرة التعليمية على مستوى التعليم العالي فإنه يتبادر إلى أذهاننا وأفكارنا وأنفسنا ما نقوم به قوات الاحتلال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من أجل تعطيل وعرقلة العملية التعليمية على جميع المستويات ومحاولة القضاء على التعليم في فلسطين.

وعليه فإن كل هذه العرافيل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر بشكل سلبي على جميع الطلبة في الجامعات.

وهنا يأتي دور المجالس الطلابية في محاولة منع أو التخفيف من المعاناة لدى الطلبة؛ وذلك من خلال نواح متعددة منها:-

أولاً:- الناحية الاجتماعية:

وذلك ما تقوم به المجالس الطلابية من تهيئة الجو المناسب للطلبة الناجحين في الثانوية العامة، عن طريق تكريم هؤلاء الطلبة بحفلات تكريم متعددة، تقوم بها الجهات الطلابية على صعيد فلسطين أو تقوم بها الكتل الطلابية المكونة لهذه المجالس المنتخبة.

ويضاف إلى هذا ما تقوم به أيضا من تقديم مساعدات مالية للطلبة المتفوقين والتدخل في حل المشاكل الخاصة التي قد تشور بين الطلبة والأشخاص الآخرين، والتدخل في حل المشاكل والتدخل لدى المؤسسات والشركات والمحلات التجارية من أجل تخفيض الأسعار والأجور، في عروض خاصة للطلبة مثل: التدخل لدى شركات الباصات للنقل، وكذلك المطاعم وغيرها من الأمور لمصلحة الطالب.

وللمجالس دور فعال في مساعدة الطلبة في دفع الأقساط الجامعية، وكذلك تكريم المتفوقين من الطلبة في الدراسة الجامعية، وتهيئة الجو المناسب للطلبة، وتسكين أعداد كبيرة من الطلاب والطالبات في شقق سكنية، ومتابعة المشاكل الناجمة عن ذلك؛ وتقديم المساعدات والهيئات الدورية للطلبة الساكنين في سكن جامعي مثل: المواد التموينية المناسبة وكذلك تأمين تأمين الأغطية والأسرة والملابس من حالات غير دورية، أو بعض الأدوات الكهربائية مثل: المدافئ وغيرها.

ثانياً: الناحية الأكاديمية:-

يكون ذلك من خلال مساعدة الطلبة الجدد على الالتحاق بالجامعات والتسجيل بأسرع وقت ممكن، وتوضيح الخطط الدراسية للكليات والأقسام.

و كذلك حل المشاكل الأكاديمية مع الإدارة والكليات والأقسام في الجامعة وتوضيح كافة الإجراءات اللازمة بعد ذلك لهم في الجامعة، ومساعدتهم في توضيح مشاكلهم الأكاديمية والتعليمية للمسؤولين.

وفي أحيان أخرى يقوم مجلس الطلبة بمساعدة الطلبة على الاشتراك في بعض الدورات المجانية التي يعقدتها ويرتبها للراغبين بذلك، مثل دورات خاصة في مجال الرسم، والتدريب الخاص، مثل: التقدم لامتحان الخاص للقدرة وكذلك ما يقوم به مجلس الطلبة في جامعة النجاح الوطنية من إعطاء دورات للالتحاق بكلية الفنون أو الرياضة، وكذلك المساعدة على تنظيم امتحان مستوى اللغة الإنجليزية، ودورات الخط ودورات الصحة والإسعاف المدني والتأهيل والقيادات الشابة وغيرها من الدورات الأكاديمية الخاصة.

ثالثاً: الناحية السياسية وتقوية الشعور بالانتماء:-

للمجالس الطلابية دور ذو أهمية خاصة في خلق الرأي العام في فلسطين، ويؤثر هذا الدور بشكل غير مباشر في دعم المسيرة التعليمية وبخاصة إذا ما نظرنا إلى ارض الواقع حيث إن أكثر القيادات السياسية الفلسطينية هم أعضاء مجالس طلابية في الحياة الجامعية، بحيث تقوم المجالس الطلابية بدعم القضايا الأساسية والرئيسة للقضية الفلسطينية والدفاع عنها؛ وذلك من خلال النشاطات التي تقوم بها مجالس الطلبة مثل تنظيم احتجاجات من أجل مساندة الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، وكذلك الاحتجاج على الاستيطان ورفض جميع أشكال الاعتداء على الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والعالمية، كل ذلك يعطي للطلاب الفلسطيني الشعور بالانتماء والاعتزاز لأن موقف المجلس الذي يمثله إنما هو موقفه؛ ومن هنا فإن دور المجالس هو دور كبير في دعم المسيرة التعليمية وذلك بتعزيز الثقة والعزة لدى الطلبة.

وعليه فإن هذه المجالس التي تقوم بالدفاع عن الطلبة في جميع المجالات تعزز الثقة لدى الطلبة بضمان الاستقرار في الحياة الجامعية، وكذلك تثبت هذا الاستقرار في خوض معترك الحياة من جميع أبوابها، بعد أن تقوم بتوضيح هذه المعاناة للصحافة ووسائل الإعلام المحلية والدولية.

أما المشاكل التي تواجه هذه المجالس، فهي: أولاً قوات الاحتلال، والظروف الصعبة من الناحية السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، التي تعرقل حدوث تطورات في مجال عمل هذه المجالس وتأهيل الانتخابات الخاصة بها، وكذلك مشاكلها مع إدارات الجامعات الفلسطينية إذ تشكو المجالس دائماً محاولة الإدارة تقييد صلاحيات هذه المجالس ومن صعوبة حل المشاكل الأكاديمية مع الإدارات.

وعليه فإن دور المجالس الطلابية هو دور بالغ الأهمية في مقاومة إجراءات وجرائم قوات الاحتلال تجاه ضرب التعليم العالي في فلسطين؛ كما انه مهم أيضاً في خلق جو من التحول السياسي في فلسطين، وذلك من خلال المشاركة في السياسة، والتأثير على القرار السياسي من خلال الانتخابات كوسيلة من وسائل تطبيق الديمقراطية في فلسطين.

الحریات الأكاديمية في واقع الحركة الطلابية في فلسطين

طاهر تيسير المصري

شكل الطلاب نخبة سياسية ملتزمة ومنظمة بشكل كبير تبنت هذه النخبة ما أنتجته العقول في العالم من أفكار ونظريات عن الثورة والعدالة والقيم الديمقراطية... الخ.

في هذه الورقة سيتم إلقاء الضوء ولو بشكل سريع على ملامح الحركة الطلابية الفلسطينية منذ الاحتلال الإسرائيلي للجزء المتبقي من فلسطين عام 1967 وحتى أيامنا هذه، محاولين استكشاف موقع الحريات الأكاديمية في علاقة التيارات الطلابية المختلفة بعضها ببعض وعلاقة هذه الحركة بإدارات الجامعات، ومن ثم علاقتها مع المحيط الخارجي سواء بالسلطة الفلسطينية أو مع المجتمع بشكل عام.

وقبل الخوض في هذه المواضيع لا بد من إيراد بعض الملاحظات حول نشوء الحركة الطلابية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967

أولاً، جاء تشكيل مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية على خلفية الصراع والتناقض مع الاحتلال ولم يأت على خلفية صراع الجسم الطلابي مع إدارات الجامعات. ويمكن القول بان إدارات الجامعات ساعدت على تشكيل هذه الأطر الطلابية حيث أدركت بأنها ليست مؤسسة لتخريج الأكاديميين فقط وإنما هي منبر من منابر الحركة الوطنية.

ثانياً، برزت الأطر الطلابية المختلفة كامتداد للحركات والفصائل الفلسطينية، واستطاعت هذه الأطر، رغم انتماءاتها المختلفة، أن تحافظ على الحد الأدنى من العمل الموحد.

ثالثاً، مع توقيع اتفاقيات اوسلو شهدت الحركة الطلابية أزمة تنظيمية وفكرية وبرزت العديد من مظاهر الإحباط والتشردم والابتعاد عن العمل الطلابي بشكل عام.

رابعاً، لم تستطع الحركة الطلابية أن تبني جسماً نظامياً موحداً على مستوى جامعات الوطن، بل اقتصر الأمر على أعمال تنسيقية في بعض الأوقات ووفق متطلبات هذه المرحلة أو تلك.

خامساً، على الرغم من أن الطالبات يشكلن نصف الصوت الانتخابي في المعاهد والجامعات الفلسطينية، إلا أن نصيبهن في مجالس الطلبة كان منقوصاً، وتجميلاً.

الخريطة الطلابية الفلسطينية

لا يبذل الإنسان جهداً كبيراً في قراءة الخريطة الطلابية الفلسطينية التي ترسمت منذ نشوء الجامعات الفلسطينية في السبعينيات من القرن الماضي فحتى منتصف الثمانينات تقريباً تصارع اليسار الفلسطيني مع التيار الطلابي المؤيد لحركة فتح .

ثم أصبح الصراع يدور بشكل واضح بين المؤيدين لـ م.ت.ف والحركة الإسلامية الوليدة. ثم جاء "أوسلو" وأصبح الصراع يدور بين قطبين رئيسيين في الحركة الطلابية هما المعارضون لاتفاقيات "أوسلو" ومحورهم الكتلة الإسلامية، ومؤيدو "أوسلو" ومحورهم حركة الشبيبة الطلابية.

وفي منتصف التسعينيات وما بعدها كانت صورة الخريطة الطلابية في الجامعات والمعاهد الفلسطينية على النحو التالي: الإسلاميون: استطاع الإسلاميون ومحورهم " الكتلة الإسلامية" وهي ذراع حماس الطلابي، من إحكام سيطرتها على غالبية مجالس الطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية (النجاح، بيرزيت، بيت لحم)

حركة الشبيبة الطلابية: وهي الذراع الطلابي لحركة فتح، فقد خسرت وتراجعت قوتها في الجامعات الفلسطينية، حيث لم تستطع السيطرة إلا على مجالس الطلبة في جامعتي الأزهر والقدس المفتوحة، وهاتين الجامعتان تعتمدان نظام الأغلبية، والقائمة، بعكس باقي الجامعات التي تعتمد نظام الكتلة والتمثيل النسبي.

كتل اليسار: بسبب انحسار الفكر اليساري في فلسطين بشكل عام فقد عانت هذه الكتل من ركود ونوع من التهميش حاولت كتل اليسار أن توحد جهودها وأن تخوض الانتخابات في قائمة موحدة ونجحت في بعض المواقع بنتائج متواضعة وفشلت في أخرى.

المستقلون: خاض المستقلون الانتخابات الطلابية في أكثر من موقع خاصة في الجامعات التي تعتمد نظام التمثيل النسبي، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يحققوا نسبة الحسم المطلوبة إلا في حالة واحدة " كتلة التغيير في جامعة بيرزيت وكانت النتائج هامشية".

"الحرية الأكاديمية في تاريخ الحركة الطلابية" تحت هذا العنوان سنتحدث عن ثلاثة مواضيع

1. الحرية الأكاديمية في عهد السلطة الوطنية
2. علاقة إدارة الجامعات مع الحركة الطلابية
3. علاقة الحركة الطلابية بالمجتمع.

الحرية الأكاديمية في فترة الاحتلال المباشر

في الفترة التي سبقت أوسلو لا يمكن الحديث عن الحرية الأكاديمية بالمعنى المادي لها بحكم أن هذه الحرية قمعت من قبل الاحتلال كغيرها من الحريات حيث تعرض الطلبة والعاملين من مدرسين وإداريين لأنواع عديدة من القمع تراوحت ما بين الاعتقال والإقامة الجبرية والإبعاد... الخ.

وعمدت سلطات الاحتلال إلى إغلاق المعاهد والجامعات لفترات متفاوتة ووضعت الحواجز على مداخلها لمنع العاملين والطلاب من الوصول إليها، ولم تسلم الكتب الجامعية من هذا القمع حيث منعت السلطات في كثير من الأحيان استيراد أو طباعة بعض الكتب التي يدرسها الطلاب ضمن المنهاج.

بعد توقيع اتفاقيات اوسلو وتسلم السلطة الفلسطينية لصلاحيات التعليم العالي وإنشاء وزارة لهذا الغرض، اختلفت المعادلة داخل الجامعات وأصبحت هناك سلطة وقوانين وطنية يمكن من خلالها أن يقاس مدى احترام الحريات الأكاديمية في المجتمع الفلسطيني.

الحريات الأكاديمية في عهد السلطة الوطنية

لقد تعرضت التيارات الإسلامية وبعض التيارات اليسارية في الحركة الطلابية للملاحقة والاعتقال من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية على خلفية مواقفها السياسية المعارضة لاتفاق اوسلو وافرازاته، مما يشكل انتهاكا صارخا لحرية العمل النقابي الطلابي وحرية الرأي المكفولين من القوانين الداخلية والمعاهدات الدولية.

وتشير مصادر في الكتلة الإسلامية بان هذه الاعتقالات تكون على خلفية مواقف سياسية طرحت داخل الجامعة أو كانت تأتي متزامنة مع فترة الانتخابات لمجالس الطلبة في الجامعات.

أما فيما يتعلق بحركة الشبيبة الطلابية في الجامعات الفلسطينية، والتي هي الذراع الطلابي لفتح حزب السلطة فقد واجهت مشكلة في تحديد طبيعة علاقتها مع الحركة الأم وواجباتها كحركة قيادية طلابية، خاصة مع ما خلقتة السلطة من تداخل بين مؤسسات "فتح" وقياداتها وكوادرها ومؤسسات السلطة، التي خلفت حالة من صعوبة الفصل بين "فتح" كحركة و"فتح" كسلطة وهذا وضع "فتح" وشبيبتها في موقف حرج خلق حالات تصادم وتلاق في مواقف مختلفة.

وجاء اقتحام جامعة النجاح الوطنية مؤشرا واضحا على طبيعة هذه العلاقة المضطربة فكان خيار الشبيبة في تلك الفترة إما أن تدعم موقف السلطة وتدافع عنه، أو أن تسير مع الخيار الثاني الداعم للحريات الأكاديمية، واختارت الخيار الثاني (على الأقل في المرحلة) إلا أن هذا لم يسعفها في الانتخابات الطلابية اللاحقة حيث أخذت الكتلة الإسلامية رئاسة مجلس الطلبة في جامعة بيرزيت.

على صعيد آخر قامت الأجهزة الأمنية الفلسطينية باقتحام الجامعات ومطاردة الطلبة داخلها كما حدث في جامعتي النجاح والإسلامية.

وهناك ظاهرة أخرى تضغط على ممارسة الحريات الأكاديمية والشخصية وهي مظاهر العسكرة داخل الجامعات والمتمثلة في قيام بعض الطلبة العاملين في الأجهزة الأمنية برصد وملاحقة واعتقال طلبة ناشطين في حركات المعارضة الفلسطينية داخل الحرم الجامعي.

علاقة إدارات الجامعات بالحركة الطلابية

كان للتوجه الحزبي لإدارات بعض مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، تأثيرات واضحة في لجم الحريات الأكاديمية داخل الجامعات والمعاهد، وانعكس ذلك في انتهاكات الإدارة لحرية التعبير والعمل النقابي الذي كفلته القوانين الداخلية والمعاهدات الدولية ذات الشأن.

فقد قامت بعض إدارات الجامعات في حظر ممارسة كافة الأنشطة الطلابية في فترات معينة ولمدد متفاوتة (أسبوع، شهر... الخ.) وتم منع بعض الكتل الطلابية في توضيح مواقفها عبر منعها من توزيع البيانات أو عقد المؤتمرات الصحفية داخل الحرم الجامعي... الخ.

كذلك قيام الإدارات في عدد من الجامعات بتأجيل انتخابات مجالس الطلبة والإنذار بالفصل لعدد من الطلبة المحتجين على بعض القرارات الإدارية ذات العلاقة بتقويض الحريات الأكاديمية داخل الجامعة.

مأسسة الحريات الأكاديمية في عمل الحركة الطلابية

استكمالاً للدور الوطني والاجتماعي الذي لعبته الحركة الطلابية قبل قيام السلطة الفلسطينية، قامت الحركة الطلابية في مؤسسات التعليم العالي بخطوات جادة في سبيل مأسسة عملها على قاعدة احترام الحريات الأكاديمية والتي من أهمها حرية التنظيم النقابي وحرية الرأي والفكر والانتماء، وسارعت هذه الحركة لتنظيم الحوار الطلابي بتوجيه من الإدارة العامة للشؤون الطلابية في وزارة التعليم العالي وبناء على توصية مؤتمر الجامعات الفلسطينية بضرورة إنجاز لائحة داخلية موحدة لانتخابات مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، وتم عقد ورشتي عمل واحدة في غزة وأخرى في الضفة وتم تشكيل لجنة صياغة مهمتها الخروج بلائحة موحدة لانتخابات مجالس الطلبة، وتوصلت اللجنة إلى مسودة اتفاق حسمت فيها كافة النقاط الجوهرية، حيث تم الاتفاق على ميثاق شرف طلابي يؤكد على وحدة الحركة الطلابية، ويضمن ديموقراطية الحياة الطلابية وحرية العمل النقابي، وتحريم الملاحقة الأمنية على خلفية الرأي السياسي والنقابي ورفض كافة مظاهر عسكرية الجامعات، وتم اعتماد آلية التمثيل النسبي في الانتخابات ورغم حرص الطلبة على الوصول إلى اتفاق إلا أن تدخلًا سياسيًا فوقيا حال دون تجسيد هذا الاتفاق وكان ذلك في منتصف العام 1997.

في العام 1999 ومع دخول الجامعات أزمته المالية وعودة الأقساط برزت مجدداً أهمية العمل النقابي وأهمية لغة الحوار والتفاهم كأساس لحل كافة المواضيع الخلافية.

وأخيراً، يمكن القول بان الحركة الطلابية الفلسطينية أمام خيارات صعبة جداً نشأت في ظل ظروف سياسية معقدة وصعبة فأما أن تهدان هذه الحركة وتستسلم لمقولة إننا لا نزال في طور التحرر ومقاومة الاحتلال وبالتالي يجب علينا أن ننسى ولو مؤقتاً حقنا في المطالبة بكافة حريتنا الأكاديمية وما يترتب عليها من حقوق.

وإما أن تستسلم لمقولة إننا في طور بناء الدولة ومقاومة الاحتلال وعليه تكون هذه الحركة قد فتحت على نفسها جبهة المقاومة ضد الاحتلال، وجبهة انتزاع الحريات الأكاديمية من إدارات الجامعات.

إن اختيار الحركة الطلابية للمقولة الأولى أو اختيارها للثانية لا يعفيها من العمل على تحقيق جسم طلابي وحدودي ببرنامج نقابي واضح وواقعي يضمن لها انضمام أكبر عدد من الطلاب تحت لواءها، فالمعارك النقابية مهما كانت صغيرة و ثانوية فهي بحاجة إلى جيش قوي وواع ومدرب.

الانتهاكات الاسرائيلية...

- اعتداءات على المدارس في أيلول
- ضحايا حقل التعليم خلال انتفاضة الأقصى
- طلبة جنين محرومون من التعليم
- الإغلاق يؤثر على التحصيل العلمي لطلبة قطاع غزة
- أستاذ يلقي محاضرة بالطلبة على حاجز سردا في رام الله
- اعتقال طالب جامعي في بلدة الزبادة
- حرمان الطلبة من مواصلة تعليمهم في رفح
- الحصار يحول دون انتظام الدراسة في قرى الأغوار وأريحا
- الاحتلال حاصر "جامعة بيرزيت"

اعتداءات على المدارس في أيلول

قال المجلس الفلسطيني للعدل والسلام في نشرته الشهرية الخاصة بـ "انتهاكات قوات الاحتلال لحقوق الشعب الفلسطيني خلال شهر أيلول الماضي" إن قوات الاحتلال اقتحمت "مدرسة بنات الخضر الثانوية" مما أثار حالة من الخوف والرعب في صفوف الطالبات، كما أشار إلى قيام جنود الاحتلال بإجبار طلبة ومدرسي "مدرسة ذكور برقة الأساسية" بنابلس على مغادرتها تحت تهديد السلاح. كما قامت قوات الاحتلال بإطلاق النار تجاه ثلاث مدارس تابعة لووكالة الغوث في حي تل السلطان جنوب غرب رفح مما أسفر عن إصابة مدرس وطالب بجروح متوسطة فيما أصيب العشرات من الطلاب والطالبات بحالات إغماء نتيجة الهلع والتدافع.

ضحايا حقل التعليم خلال انتفاضة الأقصى

أوضح تقرير صادر عن قسم الصحافة والإعلام في وزارة التربية والتعليم العالي عن الانتهاكات الإسرائيلية لقطاع التربية والتعليم منذ 29-9-2000 وحتى 27-9-2003 أن 621 شهيداً سقطوا برصاص قوات الاحتلال والمستوطنين من طلبة ومعلمي وموظفي المدارس والجامعات الفلسطينية، كما أصيب بجراح مختلفة 4310 واعتقل 1161، وتم إغلاق 498 مدرسة وجامعتين، فيما تم تدمير وإحراق الضرر بـ 269 مدرسة ومؤسسة تعليمية، ولا تزال 3 مدارس في مدينة الخليل تستخدم كتكنات عسكرية لجنود الاحتلال، فيما قدرت الخسائر المادية التي لحقت بالمدارس بـ 2.3 مليون دولار.

طلبة جنين محرومون من التعليم

أعلن محمد أبو الرب، مدير التربية والتعليم في محافظة جنين أن استمرار قوات الاحتلال في فرض حظر التجول على المدينة ومخيمها، أدى إلى إغلاق 30 مدرسة بشكل كامل، إضافة إلى حرمان حوالي 12 ألف طالب وطالبة من وصولها وتلقي التعليم. وأضاف أنه يوجد في المدينة ومخيمها 17 مدرسة حكومية و8 مدارس خاصة، و5 مدارس تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"، مشيراً إلى أنها جميعاً معطلة منذ أن فرضت تلك القوات حظر التجول على المدينة. وبين أبو الرب أن سياسة قوات الاحتلال، مست بالعملية التعليمية في المدارس المذكورة، وحرمت الطلبة من الالتحاق بمدارسهم، ومنعت المعلمين والعاملين بها من الوصول إليها.

الإغلاق يؤثر على التحصيل العلمي لطلبة قطاع غزة

حرمت الحواجز الإسرائيلية التي تقسم قطاع غزة إلى أربعة أقسام، طلبة الجامعات من محافظات جنوب قطاع غزة من الالتحاق بجامعاتهم في مدينة غزة، مما أثر على تحصيلهم العلمي. وقال الطالب محمد يوسف من خانيونس، ويدرس الهندسة في "الجامعة الإسلامية"، لوكالة (وفا) إنه يضطر في أوقات عديدة وبسبب استمرار الإغلاق الإسرائيلي لحاجزي المطاحن وأبو هولي إلى استئجار شقة في غزة بسعر مرتفع، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها. وأضاف أنه في بعض الأحيان يخاطر بنفسه ليعود إلى منزله في خانيونس، حيث كان يركب شاحنة كبيرة ويتوارى عن أعين جنود الاحتلال الذين يطلقون النار على من يقوم بذلك.

من جهته، عبر الطالب سهيل أبو دقة من سكان خانيونس، ويدرس في قسم الإعلام التربوي في "جامعة الأقصى" في غزة عن قلقه على مستقبله التعليمي جراء الممارسات الإسرائيلية على الحواجز، مشيراً إلى أن قوات الاحتلال تحرمه بسبب الإغلاق كباقي طلاب محافظتي خانيونس ورفح من الوصول إلى جامعاتهم، مما أثر سلباً على مستواه التعليمي.

وذكر الطالب هاني محمود مطاوع، الذي يدرس اللغة الإنجليزية في "جامعة الأقصى" في غزة، أن تخصصه يحتاج إلى متابعة متواصلة، إلا أن الحواجز الإسرائيلية تحرمه من الوصول إلى الجامعة، وفي بعض الأحيان يقوم جنود الاحتلال بإغلاق الطريق وتفتيشهم بشكل استفزازي، الأمر الذي جعله يفكر في ترك الدراسة لأن مستواه التعليمي تدهور بشكل ملحوظ.

الطالبة آلاء مطر، قالت: إنها اضطرت إلى السكن في مدينة غزة واستأجرت شقة هي وثلاث من زميلاتها، تجنباً لمخاطر وصعوبات الحواجز. وقالت الطالبة هبة أبو ماضي: "إن والدها يفكر بمنعها من مواصلة التعليم الجامعي بسبب الحواجز العسكرية الإسرائيلية، وإنها لا تستطيع استئجار شقة لها في غزة لأسباب مادية".

أستاذ يلقي محاضرة بالطلبة على حاجز سردا في رام الله

أصر الدكتور عبد الكريم خشان، أستاذ اللغة العربية في "جامعة بيرزيت" يوم الثلاثاء الموافق 2003/10/14، على إعطاء بعض طلبة الجامعة محاضرة على حاجز سردا العسكري في رام الله، بعد عدم تمكنهم من الوصول إلى جامعتهم. وقد

استمع الطلبة الذين جلسوا على الأرض وهم يرفعون الشعارات، التي يطالبون فيها بحقهم بالتعليم إلى الدكتور خشان، الذي أكد على ضرورة تفعيل العمل الجماهيري ضد الاحتلال.

وقال: إن الطريق إلى الجامعة مغلق بالبندقية أمام الكتاب، لكن يجب ألا نشعر باليأس وأن نذكر أن التعليم من حقنا، مناشداً الضمانات الحية في العالم للضغط على إسرائيل من أجل السماح للطلبة بمواصلة تعليمهم.

اعتقال طالب جامعي في بلدة الزبادة

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، صباح يوم الأربعاء الموافق 2003/10/15، طالباً جامعياً في بلدة الزبادة في محافظة جنين. والمعتقل هو الطالب الجامعي أحمد حماد، 19 عاماً، ويدرس في "الجامعة العربية الأمريكية" في جنين. وتمت عملية الاعتقال بعد مدهمة ونفتيش بيته، وهو من سكان قرية كفر زيباد في محافظة طولكرم.

حرمان الطلبة من مواصلة تعليمهم في رفح

منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أكثر من أربعين ألف طالب وطالبة، من مختلف مدارس محافظة رفح، من الوصول إلى مدارسهم، على مدار أسبوعين متتاليين. وأكد سعيد أبو حرب، مدير التربية والتعليم في المحافظة، أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" علقت الدراسة في ثلاثين مدرسة تابعة لها، مشيراً إلى أنها تضم 31 ألف طالب وطالبة، حرموا من مواصلة تعليمهم بسبب تمركز الدبابات على مداخل مدارسهم.

وأضاف أن حوالي تسعة آلاف طالب وطالبة، يدرسون في المدارس الحكومية، تغيّبوا عن مدارسهم بسبب مواصلة قوات الاحتلال إغلاقها للمعابر والطرق. وأوضح أبو حرب أن أربع مدارس، تقع على طريق صلاح الدين التي تربط بين شمال القطاع وجنوبه، أغلقت بسبب عدم تمكن الطلبة، الذين يصل عددهم إلى 1800 طالب وطالبة، من الوصول إليها في منطقة الفخاري جنوب شرق مدينة خان يونس، منوهاً بأن نسبة الحضور في مدرستي غسان كنفاني (البنين والبنات) لا تتجاوز 40%، حيث إن معظم الطلبة يقطنون في المناطق التي تتمركز فيها دبابات الاحتلال. وأشار إلى تعليق الدراسة في أربع مناطق تحتلها قوات الاحتلال وهي: بلوك (j)، والشعوت، وبلوك (o) ومخيم بينا.

الحصار يحول دون انتظام الدراسة في قرى الأغوار وأريحا

حالت إجراءات الاحتلال وحصاره الخانق دون انتظام الحياة التعليمية في قرى الأغوار وأريحا. وقال مدير التربية والتعليم في أريحا، إن كل محاولات المعلمين للوصول إلى مدارسهم باءت بالفشل، بسبب الإغلاق الشديد للحواجز، مشيراً إلى أن كلاً من مدارس فصايل، مرج الغزال، مرج نعجة، الزبيدات، بردلة، عين البيضا ومدرسة هشام بن عبد الملك في أريحا، تعرضت لعدم انتظام في الدراسة.

الاحتلال حاصر "جامعة بيرزيت"

البيرة 9-10-2003 وفا- فرض جيش الاحتلال الإسرائيلي يوم الخميس الموافق 2003/10/9 حصاراً مشدداً على "جامعة بيرزيت" ومنع أكثر من ثلاثة آلاف طالب ومدرس وإداري من دخول الحرم الجامعي. وقال الدكتور حنا ناصر رئيس الجامعة، إن الجيش حاصر مبنى الجامعة وبواباتها الرئيسية بشكل مفاجئ ومنع الطلاب والطالبات وأعضاء الهيئة التدريسة وإدارة الجامعة من الدخول.

وأوضح أن هذا الإجراء جاء استكمالاً لاعتقالات متكررة واعتقالات واسعة في صفوف الطلاب شنها الاحتلال على مدار الساعات الماضية في بلدة بيرزيت، وأعرب عن رفضه الشديدة لهذه الإجراءات المنلة و المهينة غير المبررة على الإطلاق.

وفي الصعيد ذاته، ذكرت مديرية الأمن العام في الضفة الغربية، أن جنود الاحتلال أغلقوا بوابتي الجامعة الشرقية والغربية منذ ساعات الصباح، ومنعوا الطلبة من دخول الجامعة، مما تسبب في وقوع مواجهات بين الطلبة وجنود الاحتلال في المكان.

تعليم حر

نشرة شهرية يصدرها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان تعنى بالحقوق التعليمية في فلسطين

العدد الرابع، تشرين أول 2003

هيئة التحرير

علي خليل حمد

سميح محسن

زياد عثمان

المحتويات:

- مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان يُتَوَجَّحُ مشروع "حوار الطلبة" بمؤتمر طلابي
- الافتتاحية: نقابات العاملين في الجامعات ومجالس الطلبة... ديمقراطية التعليم الفلسطيني في الميزان
- تساؤلات في شأن النقابات: انتخاب أم انتهاب؟!
- ورشة عمل حول حرية الرأي والتعبير
- دعوة الى تفعيل أداء نقابات العاملين في الجامعات
- دور المجالس الطلابية في دعم التعليم العالي
- الحريات الأكاديمية في واقع الحركة الطلابية
- يوم في حياة معلم فلسطيني على حواجز الاحتلال
- الانتهاكات الإسرائيلية...

-

نشرة شهرية يصدرها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان تعنى بالحقوق التعليمية في فلسطين

بدعم من الممثلة الأيرلندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية